

المبحث الأول: الزراعة والمزراعة فى مصر: سماتها، ومشكلاتها، وطرق حلها:

نعرض بإيجاز شديد فى هذا المبحث للوضع الزراعى فى مصر من حيث السمات الأساسية التى تتميز بها الزراعة، ثم نتبع ذلك بأهم المشكلات التى تواجه قطاع الزراعة، وطرق حلها.

١/١ الوضع الزراعى فى مصر:

تواجه الزراعة المصرية تحديات كبيرة تفرضها عليها طبيعة المشكلة الزراعية فيها، حيث مساحة الأرض الزراعية محدودة للغاية، والموارد المائية غير كافية، وهناك زيادة فى الطلب على السلع الغذائية مع الزيادة المستمرة فى عدد السكان. وستظل المشكلة الزراعية فى مصر قائمة، بل يتفاقم أثرها من عام إلى عام طالما لا نضع فى اعتبارنا عند تناول هذه المشكلة حلها بطرق علمية سليمة، الأمر الذى يحتم ضرورة وضع سياسة زراعية محددة، تنفذ عن طريق خطط متابعة جادة وفق برامج محددة- بإجراءات، وتشريعات تنظم عملية التنفيذ.

وفيما يلى أهم المشاكل الرئيسية للوضع الزراعى فى مصر^(١):

- ١- تفتيت الملكية، وبعثرتها إلى وحدات صغيرة، وسيادة الملكيات الصغيرة حيث نجد أن أكثر من ٣,٣ مليون حائز يمتلكون أقل من خمسة أفدنة موزعة على أكثر من قطعة بمتوسط ١,٣ أفدنة.
- ٢- البعثرة المحصولية حيث تزرع المحاصيل بغرض الاكتفاء الذاتى، دون النظر إلى حاجة السوق.
- ٣- اتباع أساليب بدائية فى الزراعة.

(١) د. عبد الهادى النجار- المشكلة الزراعية فى الاقتصاد المصرى.

٤- التنافس بين الإنسان، والحيوان على مساحة الأرض حيث يستغل لصالح الحيوانات ٤٠٪ من مساحة الأرض لإنتاج أعلاف.

٥- تناقص المساحة الإجمالية للأرض الزراعية بمعدل ٦٠ ألف فدان سنوياً، لأغراض البناء.

٦- ضعف الكفاءة التحويلية للحيوان الزراعى نتيجة لإجهاده في العمل، وفى الحقل كما أن الحيوانات تستهلك إنتاج ٣ ملايين فدان يمكن توفيره عند استخدام الآلات.

٧- البطء فى الوصول بالأرض المستصلحة حديثاً إلى الإنتاجية الحديثة، فنجد أن ١٧٪ من المساحة الصلبة لا تقل عن أكثر من ٣٪ من الإنتاج الكلى.

من هذا نخرج أن السمات السابق ذكرها أدت إلى ضعف الإنتاج وإنتاجية الأرض، حيث لا يمكن تطبيق الزراعة العلمية الحديثة فى ظل الحيازات الصغيرة، أو عدم التحكم فى مصادر الرى والصرف، كما أن استعمال الكيماويات أمر محفوف بالمخاطر، سواء للإنسان، أو الحيوان على السواء.

وقد أدى كل ذلك إلى عدم مقدرة الزراعة على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد القومى، وبالتالي إلى زيادة الطلب مع قلة المعروض من السلع الزراعية، مما أدى إلى حدوث خلل فى سوق المنتجات الزراعية.

وجدير بالذكر أن العبء الأكبر فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر يقع على عاتق الزراعة المصرية، ولهذا فإن تحويل الزراعة فى مصر من زراعة الكفاف إلى زراعة الكفاية يمثل التحدى الأكبر أمام الزراعة المصرية. وفى هذا فإن التركيز ينصب على وسائل وأساليب الإنتاج الزراعى.

ويجدر بنا أن نستعرض بإيجاز شديد أن السمات الرئيسية للأرض الزراعية، وللزراعة في مصر قد تغيرت بشكل ملحوظ نتيجة للانفتاح الاقتصادي في مصر في فترة السبعينات، وهذا أدى بنا إلى أن نستعرض المشكلات الرئيسية للقطاع الزراعي.

١/٢ مشكلات القطاع الزراعي في فترة ما بعد السبعينات:

أولاً: إهدار الاستقرار النسبي للعلاقة الإيجارية ويتمثل ذلك فيما يلي (١):

١- رفع القيمة الإيجارية، فقد تم زيادة ربط الضريبة على الأطيان الزراعية من خلال لجان إدارية، وبطريقة عشوائية، إلى ما يزيد عن ٢٠٪ من الضريبة الأصلية لعام ١٩٥٢م، وبالتالي، وتطبيقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧- تم رفع الإيجارات الزراعية حتى وصل إيجار الفدان في بعض المحافظات من ٨٠-٩٠ جم للفدان. ولعل تبرير رفع القيمة الإيجارية بارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية يحمل مغالطة كبيرة، وذلك أن زيادة نفقات الإنتاج قد زادت بنسبة تبلغ حوالي ٤٠٪ من زيادة أثمان هذه المحاصيل (٢).

٢- محاولة إقرار حق مالك الثلاثة أفدنة فأقل في طرد المستأجر لو لم يخل بأى شرط قانوني، أو التزام عقدي، الأمر الذي يعنى وضع المستأجر تحت رحمة المالك وشروطه، وإلا فالطرد هو مصيره، ومصير أسرته.

٣- التوسع في إقرار حق المالك لعشرة أفدنة فأقل في تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة، ويعنى هذا ارتداداً عن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي اعتبر عدم جواز تلك القاعدة، ومن ثم لايجوز مخالفتها حتى ولو رضى بذلك المتعاقدان.

(١) عريان نصيف، المسألة الزراعية في مصر، أغسطس ١٩٨٠، ص ٣٥.

(٢) د. عبد الهادي النجار، المشكلة الزراعية في مصر.

٤- إلغاء لجان التقاضى بين الفلاحين، وهى رغم سلبياتها، كانت تعتبر من أفضل وسائل التقاضى للفلاحين.

ثانياً: تصفية الحركة التعاونية الزراعية، ويتمثل ذلك أساساً فيما يلى:

١- إهدار الدور التمويلي للجمعية حيث تم استبدالها بنوك القرية، وإن كان الدور الأساسى لبنوك القرية هو قيامها بتمويل كبار الملاك بضمان ملكياتهم، وليس لتمويل الحائزين من مستأجرين، وصغار ملاك بضمان محصولهم، وفقاً لقواعد التعاون، وفضلاً عن ذلك، فإن البنوك تتيح الفرص الواسعة أمام كبار ملاك الرأسمالية الطفيلية فى الريف، لتكوين جمعيات تعاونية شكلية تستفيد من الإعفاءات المخصصة للجمعيات التعاونية مثل الرسوم الجمركية عند شراء مستلزمات الإنتاج من آلات زراعية.

٢- إهدار الدور الديمقراطى للجمعية، وذلك بتجميد حركة الاتحاد التعاونى المركزى، وإعطاء المحافظين سلطة حل مجالس إدارات الجمعيات، ومحاولة ضم جمعيات الإصلاح.

٣- بنوك القرية - وهذا هو المهم - تتعامل بالفائدة عند إعطاء قروض، وتسهيلات للمزارعين، وهذا حرام شرعاً.

ثالثاً: فتح الباب للأجانب لتملك، واستغلال الأراضى الزراعية:

وفى هذا فإن القانون ٨١ لسنة ١٩٨٦ يعيد هذا الحق للخطر للأجانب مرة أخرى بعد أن حظر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تملك الأجانب للأراضى الزراعية.

وقد نص القانون ٨١ لسنة ١٩٨٦ فى مادته الثانية على أنه يجوز لمجلس الوزراء الاستثناء من ضوابط الحظر كلها، أو بعضها (وبالتالى تملك الأجانب للأراضى) فى الحالات الآتية:

- الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد القومية.
 - الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد الاقتصادية.
 - الحالات التى تقتضيها متطلبات التنمية الاجتماعية.
 - الحالات التى تقتضيها اعتبارات المجاملة.
- ومن منطلق هذا القانون، ووفقاً لقوانين الاستثمار الأجنبى تكون العديد من الشركات الأجنبية من كبار الملاك للأراضى الزراعية فى مصر، ومن ذلك شركة أمريكية واحدة تمتلك ٢٠ ألف فدان بمنطقة الصالحية^(١).

(١) د. عبد الهادى النجار، المشكلة الزراعية فى مصر.